اليابان تخسر 9 من رعاياها على الأقل.. وكنديان من ضمن المهاجمين

الجزائر: حصيلة ضحايا أزمة «ان اميناس» ترتفع.. و«القاعدة» تتبنى العملية

مختار بلمختار

أفراد من الجيش الجزائري الذين نفذوا عملية تحرير الرهائن

الجزائر «وكالات» – ارتفع عدد الاشخاص الذين قتلوا خلال حصار استمر اربعة ايام في منشأة للغاز تقع في عمق الصحراء الكبرى الى نحو 60 شخصا بعد الاعلان عن مقتل تسعة يابانيين على الاقل في الوقت الذي اعلن فيه مقاتل اسلامي مخضرم المسؤولية باسم القاعدة عن هذا الهجوم.

و اعطى عبد المالك سلال رئيس وزراء الجزائر تفاصيل خلال مؤتمر صحافي امس بشأن احدى اسوأ ازمات الرهائن على الصعيد الدولي منذ عشرات السنين والتي اسفرت عن مقتل او فقد امريكيين وبريطانيين وفرنسيين ويابانيين ونرويجيين ورومانيين.

وقال مصدر امني جزائري لرويترز امس إن الإسلاميين المتشددين القتيلين اللذين عثر على جثتيهما داخل منشأة الغاز هما كنديان.

وأضاف ان القوات الخاصة الجزائرية عثرت على الجثتين في محطة تيقنتورين للغاز قرب بلدة إن اميناس.

وقال مصدر امني يوم الاحد إن القوات الجزائرية عثرت على جثث 25 رهينة آخرين ليرتفع بذلك عدد الرهائن الذين قتلوا خلال تلك العملية الى 48 والعدد الاجمالي للقتلى الى 80 على الاقل. واضاف انه تم اعتقال ستة متشددين احياء وان قوات الجيش مازالت تبحث عن اخرين

وارتفع هذا الرقم مجددا امس حين قال مصدر حكومي ياباني ان تسعة يابانيين قتلوا خلال الحصار وهو أعلى رقم حتى الان بين الاجانب الذين قتلوا في محطة الغاز في الجزائر.

وقال المصدر الحكومي لرويترز والذي امتنع عن الكشف عن هويته الى ان يتم اصدار بيان رسمي «تلقينا معلومات من الحكومة الجزائرية بان تسعة يابانيين مانوا.»

وأعلن المقاتل الاسلامي المخضرم مختار بلمختار ذو العين الواحدة المسؤولية يوم الاحد عن الهجوم باسم القاعدة.

ونقل عنه موقع صحراء ميديا قوله في تسجيل مصور «إننا في تنظيم القاعدة نعلن عن تبنينا لهذه العملية الفدائية المباركة... نحن على استعداد للتفاوض مع الدول الغربية والنظام الجزائري بشرط توقيف العدوان والقصف على الشعب المالي المسلم خصوصا إقليم ازواد واحترام خياره في تحكيم الشريعة الإسلامية على ارض ازواد.»

وقاتل بلمختار في افغانستان في ثمانينات القرن العشرين وشارك في الحرب الأهلية بالجزائر في التسعينات.

وخرج المقاتلون من الصحراء وشنوا هجومهم على منشأة إن اميناس للغاز قبل فجر الأربعاء وسيطروا على المحطة التي تنتج عشرة في المئة من صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي وتكنات سكنية مجاورة.

وجاء الهجوم بعد خمسة أيام فقط من بدء هجمات شنتها طائرات حربية فرنسية لوقف تقدم الإسلاميين في شمال مالي المجاورة وطالب المقاتلون بوقف الغارات الفرنسية.

ويقول مسؤولون أوروبيون وأمريكيون إن هجوم المتشددين كان غاية في الدقة إلى حد يستبعد معه التخطيط له في هذه الفترة القصيرة رغم أن العملية العسكرية الفرنسية ربما كانت أحد الأسباب التي دفعت المقاتلين لشن هجوم أعدوا له بالفعل.

ونقل موقع صحراء ميديا عن بلمختار قوله إن العملية «قادها أربعون مجاهدا مهاجرين وأنصار من بلاد إسلامية شتى بل وحتى من بلاد الغرب باسم الموقعون بالدماء.» ويقول مسؤولون جزائريون إن جماعة بلمختار وراء الهجوم لكنه لم يشارك فيه بنفسه.

وتحول الموقف الى حصار دموي يوم الخميس حين فتح الجيش الجزائري النيران قائلا ان المقاتلين يحاولون الفرار مع الرهائن الذين يحتجزونهم. وقال ناجون ان القوات الجزائرية قصفت عددا من الشاحنات في قافلة نقل الرهائن ومحتجزيهم.

وفر نحو 700 عامل جزائري وأكثر من 100 أجنبي يوم الخميس في الاغلب حين طرد المقاتلون من التكنات السكنية. وظل بعض محتجزي الرهائن محصورين في المجمع الصناعي حتى يوم السبت حين داهمتهم القوات الجزائرية.

وأبدت بعض الحكومات الغربية إحباطها من عدم إبلاغها مسبقا بخطط السلطات الجزائرية لاقتحام المنشأة. ورغم ذلك دافعت بريطانيا وفرنسا علنا عن الخطة الجزائرية.

وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس «من السهل القول إنه كان يجب القيام بهذا أو ذاك. السلطات الجزائرية اتخذت قرارا وعدد القتلى مرتفع جدا لكني أشعر بقدر من الضيق... حين يكون الانطباع هو أنه يجب مساءلة الجزائريين. كان عليهم أن يتعاملوا مع إرهابيين.»

وقال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في بيان بثه التلفزيون «سيطرح الناس الآن بالطبع أسئلة عن رد الجزائر على هذه الأحداث لكنني سأقول إن مسؤولية سقوط القتلى تقع مباشرة على الإرهابيين الذين شنوا هذا الهجوم الدنيء والخسيس.»

وأضاف «يجب علينا أن نقر بكل ما بذله الجزائريون للتعاون معنا ومساعدتنا والتنسيق معنا. أود أن أشكرهم على ذلك. كما يجب أن نقر بأن الجزائريين أيضا تكبدوا خسائر بين جنودهم.»

وسلل الهجوم الذي شنه الإسلاميون اختبارا لعلاقة الجزائر مع العالم الخارجي وكشف مدى تعرض عمليات النفط المتعددة الجنسيات للخطر في منطقة الصحراء الكبرى وسلط الأضواء على التشدد الإسلامي في شمال إفريقيا.

وشددت الجزائر على انه لن يكون هناك تفاوض في مواجهة الإرهاب حيث لم يلتئم جرحها الناجم عن الحرب الأهلية مع المتمردين الإسلاميين في تسعينات القرن الماضي والتي أودت بحياة 200 الف شخص.

وفي البداية اعلنت الجزائر يوم السبت عن مقتل 55 هم 23 رهينة و32 متشددا وقالت ان العدد سيرتفع.

وقال المصدر الامني ان العدد لم يتضمن 25 جثة لرهائن عثر عليها يوم الاحد. وقال ان البحث لم ينته وانه يمكن العثور على المزيد.

وقبل الامس لم تقل الحكومة اليابانية وشركة «جيه.جي.سي» الهندسية اليابانية التي لها عشرات الموظفين الذين يعملون في تلك المحطة سوى ان عشرة من العمال اليابانيين مازالوا مفقودين.

ومن بين الاجانب الذين اكدت حكوماتهم مقتلهم هناك ثلاثة بريطانيين وأمريكي ومواطنان من رومانيا. اما المفقودون فمن بينهم خمسة نرويجيين وثلاثة بريطانيين ومقيم في بريطانيا. وقال المصدر الامني ان فرنسيا واحدا على الاقل كان بين القتلى.

وتحرص الجزائر على تعزيز صناعة الطاقة فيها. وزار وزير النفط الجزائري يوسف يوسفي محطة الغاز التي شهدت الحصار ونقلت عنه وكالة الانباء الجزائرية قوله ان الاضرار المادية محدودة وصرح بان المحطة ستبدأ العمل مجددا خلال يومين

اعتقال 6 متشددين والجيش يلاحق آخرين

لجنة ثلاثية للإشراف على تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطينية

إسرائيل تواصل انتهاكاتها... وتخطط لفصل قرية الزعيم عن القدس

غزة – «كونا» – هدمت قوات الاحتلال الاسرائيلي صباح الامس منزلين فلسطينيين بقعان الى الشرق من قرية «بطا» قرب مدينة الخليل في جنوب الضفة الغربية المحتلة.

وذكرت محطات اذاعة محلية «ان احد هذين المنزلين والذي يقع في منطقة «مسافر» بقرية بطا يعود للمواطن حمد العمور «65 عاما» فيما يعود الثاني للمواطن موسى مخامرة في منطقة «حوارة» الذي يؤوي 16 فردا.

واوضحت «ان جرافات واليات ثقيلة شاركت في عملية الهدم التي تمت بمشاركة مكثفة من جنود جيش الاحتلال والتي طالت كذلك تدمير بئر مياه». واكدت محطات الاذاعة «ان قوات الاحتلال تشن منذ فترة طويلة هجمة شرسة على منطقة مسافر بطا بهدم المنازل والمساكن والعرش الزراعية في محاولة للضغط على سكانها لاخلائها».

وعلى صعيد غير بعيد يزمع وزير الجيش الاسرائيلي إيهود باراك تقديم خطة الى حكومته تهدف الى استكمال بناء الجدار الفاصل بين منطقة القدس المباركة وقرية الزعيم الفلسطينية القريبة.

وكشفت صحيفة «هارتس» امس ان الجدار سيفصل كذلك مستوطنة «معاليه ادوميم» القريبة من القدس ومنطقة «اي 1» عن التي ستنفذ فيها مشاريع استيطانية جديدة عن بقية مناطق الضفة الغربية.

كما تهدف هذه الخطة الى ابقاء مستوطنة «معاليه ادوميم» خارج الجدار الفاصل مع الضفة مع ابقاء السكان الفلسطينيين كذلك خارج منطقة «اي 1» والتي حذر الفلسطينيون من ان هدف السيطرة عليها عزل القدس عن الضفة.

وتبعد مستوطنة «معاليه ادوميم» الى الشرق من القدس المحتلة بمسافة تصل الى سبعة كيلومترات وهي مقامة على اراض فلسطينية محتلة ويسعى الاحتلال لتنفيذ مشاريع استيطانية كبيرة فيها تتجه غربا لتصلها بالقدس الشرقية.

ومن المقرر ان يقدم باراك خطته الجديدة هذه للحكومة الاسرائيلية في اجتماعها الذي سيعقد مطلع الاسبوع المقبل.

وتعتبر خطة توسيع المستوطنة المذكورة جزءا من خطة اكثر توسعا وضعتها اسرائيل واطلقت عليها اسم خطة باب الشرق وهدفها خلق تواصل للمستوطنات الاسرائيلية في قطاع عرضي واسع يمر من القدس عن طريق «معاليه ادوميم» يربطها مع اريحا والبحر الميت.

وقالت «هارتس» انه لا تزال هناك بعض الثغرات في جدار الفصل هذا خاصة في المناطق التي تعتبر حساسة سياسيا لاسرائيل في اشارة الى وجود الجدار على اراض يعتبرها الفلسطينيون والقانون الدولي محتلة.

وكان باراك رفض ضم قرية الزعيم الى المناطق الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية وفق الصحيفة التي اشارت الى انه في حال استكمال بناء الجدار سيمنع سكانها من دخول القدس او اسرائيل دون تصاريح مسبقة.

واوضحت ان قرارات رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو الاخيرة منعت ادخال هذه القرية لتصبح تحت السيطرة الاسرائيلية ولرغبة الاول في تعزيز عمليات البناء مؤخرا داخل المستوطنات بالقدس وهو الامر الذي اثار استياء المجتمع الدولي.

واعتبرت الصحيفة ان مواقف باراك لا تعود لاسباب امنية وانما جاءت لاهداف سياسية تؤكد تاييده لسياسة الاستيطان التي يتبعها رئيس الحكومة الاسرائيلية ونورطه الفعلي وعلى الارض في تنفيذها.

وعلى صعيد فلسطيني منفصل كشف عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» عزام الاحمد امس عن اتفاق مع حركة «حماس» لتشكيل لجنة ثلاثية تضم ممثلا عن مصر للاشراف على تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطينية.

وابلغ الاحمد اذاعة «صوت فلسطين» ان اللجنة ستتشكل من حركة «فتح» التي سيمثلها هو شخصيا ورئيس وفد حركة «حماس» في حوار المصالحة موسى ابو مرزوق وكذلك ضابط مختص من مصر.

واشار الى ان الضابط المصري سوف يتابع ملف المصالحة مشددا على ان مهمة اللجنة متابعة تنفيذ ما اتفق عليه ولحل اي اشكال او عراقيل قد تبرز خلال هذه العملية.

وذكر ان عمل اللجنة سيبدأ مع بدء تنفيذ الاتفاق وستعمل على مراقبة ما يجري ومتابعة ما يمكن ان ينتظم من اجتماعات ثنائية بين حركتي «فتح» و«حماس» او اي اجتماعات شاملة اخرى.

واشار الى ان لجان المصالحة المختلفة يتوجب ان تبدأ عملها في موعد اقصاه 30 يناير الجاري.

واوضح ان مشاورات تشكيل الحكومة القادمة سوف تبدأ على الفور وبعد ساعات من بدء عمل اللجان الاخرى مثل لجنة الانتخابات المركزية ولجنة الحريات العامة وتلك الخاصة بتحقيق المصالحة المجتمعية.

ونفى الاحمد وهو مسؤول ملف المصالحة في حركة «فتح» صحة ما ذكرته احدى الصحف العربية الصادرة في لندن يوم الجمعة الماضي بشأن نجاح حركة «حماس» في منع تشكيل حكومة من المستقلين يقودها الرئيس محمود عباس.

وقال «كل ما ذكر في صحيفة «القدس العربي» لا اساس له من الصحة اطلاقا جملة وتفصيلا كما انه لم يطرح على طاولة البحث مؤخرا لا موضوع رئيس الوزراء ولا قضية الحكومة القادمة».

واعتبر ان هذا يأتي ضمن محاولات التشويش على تنفيذ بنود اتفاق المصالحة وخلط الاوراق وخلق حالة من الاحباط في الشارع الفلسطيني.

ونقلت الصحيفة عن مصادر فلسطينية قولها الجمعة الماضية «ان اهم شيء نتج عن لقاء حركتي فتح وحماس بالقاهرة الخميس استطاعة «حماس غزة» منع تشكيل حكومة من المستقلين برئاسة الرئيس عباس وفق اعلان الدوحة الذي وقع مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس والقاضي بتشكيل حكومة مستقلين».

ووفق الصحيفة فقد عارض قادة حماس بغزة ومنهم رئيس الوزراء المقال اسماعيل هنية والدكتور محمود الزهار اعلان الدوحة تشكيل حكومة مستقلة برئاسة عباس ما ادى في نهاية المطاف لعدم تشكيلها رغم التوافق بشأنها بين عباس ومشعل برعاية امير قطر.

ومن المقرر ان تجتمع لجان المصالحة الخمس في التاسع من شهر فبراير القادم بالقاهرة وفق ما تم التوصل اليه مؤخرا في القاهرة يشمل اجتماع الهيئة القيادية العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يضم الامناء العامين للفصائل والتي تضم حركة حماس.

وشدد الاحمد «على اهمية انتهاء حركتي «فتح» و«حماس» من المشاورات بينهما الخاصة بالحكومة القادمة وان يسلمها ما توصلتا اليه سواء كانتا متفقتين ام لا للرئيس عباس المعني بهذا الامر وذلك ليتابع من جانبه مشاوراته حول هذه الحكومة مع بقية الفصائل والفعاليات الفلسطينية.

وحول موعد تشكيل هذه الحكومة قال الاحمد «بتقديري انه كلما اسرع في تنفيذ ما اتفق عليه وسلامة سير التنفيذ فإن هذا سيسرع بتشكيل الحكومة» مشددا على «الحاجة لان يلمس المواطن الفلسطيني أن هناك ارادة جدية وحقيقية لتحقيق المصالحة».

الجرافات الاسرائيلية تهدم منازل الفلسطينيين تحت حماية شرطة الاحتلال

أعمال عنف واسعة عقب تنحي المحكمة المختصة بقضية قتل المتظاهرين

مصر: الإسكندرية تفجر بركان الغضب على القضاء

جانب من مواجهات الاسكندرية الأخيرة

القاهرة «وكالات» – قال شاهد عيان من رويترز ومصادر امنية إن مئات المحتجين اشتبكوا امس الاول مع الشرطة في مدينة الإسكندرية الساحلية عقب تنحي محكمة الجنايات في المدينة عن محاكمة ضباط شرطة اتهموا بقتل متظاهرين خلال الانتفاضة التي اسقطت الرئيس السابق حسني مبارك عام 2011.

وعلى مدى شهور عبر الاقارب للضحايا ومصابون ونشطاء عن شكواهم من عدم البت في القضية كما تخوفوا من تبرئة المتهمين بعد صدور احكام ببراءة ضباط شرطة في قضايا مماثلة في القاهرة ومدن اخرى.

وقال الشاهد إن المحتجين في ثاني اكبر مدينة مصرية اشعلوا النار في ثلاث سيارت للشرطة خارج المحكمة بعد ان اطلقت الشرطة عليهم قنابل الغاز المسيل للدموع.

واضاف ان المحتجين الذين تجمعوا امام المحكمة قبل بدء الجلسة رشقوا الشرطة بالحجارة مما ادى لتهشم زجاج عدد من السيارات الخاصة.

واظهرت لقطات لتلفزيون رويترز ما بدا انه استهداف للمحتجين من قبل مدرعة تابعة للشرطة كادت تدهس محتجا فيما يعيد للاذهان مطاردة الشرطة للمتظاهرين خلال الانتفاضة.

محتجون اقتحموا مبنى محكمة الإسكندرية الابتدائية وأحرقوا محتوياتها

ووقعت الاشتباكات قبل أيام من مظاهرات احتجاج حاشدة دعا لها نشطاء وسياسيون يوم الجمعة في انحاء البلاد في الذكرى الثانية للانتفاضة التي اسقطت 18 يوما.

وبعد ساعات من الاشتباكات قالت مصادر امنية إن عشرات المحتجين اقتحموا مبنى محكمة الإسكندرية الابتدائية التي عقدت الجلسة في قاعة بها وأخرجوا محتويات من المبنى إلى الشارع الذي يحاذي شاطيء المدينة على البحر المتوسط وأشعلوا فيها النار.

وقال مصدر إن الشرطة اطلقت على المحتجين قنابل الغاز المسيل للدموع خلال إحراق محتويات المحكمة وإن دوى طلقات سمع لكن يمكن أن تكون طلقات صوت.

وقال الشاهد إن كثيرا من المحتجين اقارب قتلى او مصابين خلال الانتفاضة التي قتل فيها نحو 850 متظاهرا واصيب اكثر من ستة الاف في مختلف انحاء البلاد بحسب تقرير لجنة حكومية لتقصي الحقائق.

واضاف ان محتجين اصيبوا باختناق جراء قنابل الغاز المسيل للدموع.

وتابع ان المحتجين اشعلوا النار في صناديق قمامة خلال معارك الكر والفر مع الشرطة وافرغوا محتوياتها المحترقة في الشوارع في محاولة لوقف ملاحقة الشرطة لهم.

وهتف مصابون واقارب للقتلى قبل تنحي هيئة المحكمة «الشعب يريد تطهير القضاء» و«يسقط يسقط حكم المرشد» في إشارة إلى المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها الرئيس محمد مرسي.

وقال محتجون إن الشرطة اتبعت معهم اساليب الشرطة قبل الانتفاضة في إشارة إلى قمع محتجين على حكم مبارك.

وكان بعض الحضور حاولوا اقتحام منصة المحكمة مما دعا القضاة لرفع الجلسة ثم إعلان التنحي.

واظهرت لقطات تلفزيونية قيام مجندين بضرب اقارب للضحايا ومحامين في قاعة المحكمة بالهراوات قبل اندلاع اشتباكات الشوارع.